الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

* * *

الرقم: ...06.../م.و.ب/ك.ح.ع.س/2020

شهادة مشاركة

يتشرف السيدان: عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية ورئيس الملتقى العلمي الوطني،
بمنح هذه الشهادة
للسيد (ة): د. رحموني فاتح النور / جامعة المسيلة
نظير تقديمه (ها) مداخلة عبر تقنية التحاضر عن بعد بعنوان:
« الأمن البيئي والسياسة الطاقوية في الجزائر »
في فعاليات الملتقى العلمي الوطني عن بعد الموسوم بـ : **السياسة الطاقوية للجزائر بين المعايير البيئية ورهانات التنمية المستدامة**
المنظم عبر الخط بمركز الشبكات وأنظمة الإعلام والاتصال والتعليم المتلفز، التعليم عن بعد لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بتاريخ: 23 ديسمبر 2020.

رئيس الملتقى
الدكتور
بن عمير جمال الدين

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية
حمزة خضري

عنوان المداخلة: الأمن البيئي والسياسة الطاقوية في الجزائر

ENVIRONMENTAL SECURITY AND ENERGY POLICY IN ALGERIA

بطاقة معلومات (المشارك1)

لقب واسم المشارك1: رحموني فاتح النور
الرتبة العلمية: أستاذ محاضر -أ-
مؤسسة الانتماء: جامعة محمد بوضياف - المسيلة

البريد الإلكتروني: fathi_rahmoun@yahoo.fr

الهاتف: 0552.29.47.49

بطاقة معلومات (المشارك2)

لقب واسم المشارك2: لعرباوي نصير
الرتبة العلمية: أستاذ محاضر –أ-
مؤسسة الانتماء: جامعة سطيف -2

البريد الإلكتروني: nacir_larb@yahoo.fr

الهاتف: 0673.70.39.49

الأمن البيئي والسياسة الطاقوية في الجزائر

ENVIRONMENTAL SECURITY AND ENERGY POLICY IN ALGERIA

ملخص

تعتبر الطاقة المحرك الأساسي للاقتصاد والتنمية في أي دولة، غير أن الاستخدام المفرط لبعض أنواع الطاقة أصبح يشكل خطرا كبيرا على الأمن البيئي وعلى حياة الإنسان، هذا ما جعل الدول توجه سياساتها الطاقوية نحو استغلال الطاقات المتجددة من اجل حماية البيئية من الندرة والتخريب، وتحاول الجزائر في هذا الإطار اعتماد سياسة طاقوية متوازنة، تساهم في تطوير وتنويع مصادر الطاقة من جهة، وتساهم في حماية البيئة والحفاظ على التنوع والثراء الطبيعي من جهة ثانية، ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الجزائر في هذا الاتجاه، لا تزال النتائج المحققة بعيدة عن الأهداف المنشودة وعن تحقيق توازن بين تطوير وتنويع مصادر الطاقة وتحقيق الأمن البيئي.

الكلمات المفتاحية: الأمن، البيئة، الطاقة، الأمن البيئي، السياسة الطاقوية.

ENVIRONMENTAL SECURITY AND ENERGY POLICY IN ALGERIA

Abstract :

Energy is the primary driver of the economy and development in any country, nevertheless the excessive use of some types of energy has become a major threat to environmental security and human life. This is what made countries direct their energy policies towards exploiting renewable energies in order to protect the environment from scarcity and sabotage, Algeria is trying within this framework to adopt a balanced energy policy that contributes to the development and diversification of energy sources on the one hand and participates in protecting the environment and preserving diversity and natural wealth on the other hand, despite the considerable efforts made by Algeria in this direction, the achieved results are still far from the desired goals and from achieving a balance between developing energy sources and achieving environmental security.

Keywords: security, environment, energy, environmental security, energy policy

مقدمة

توسع مفهوم الأمن ليشمل التأثيرات المتزايدة لإجهاد الطبيعة والتلوث البيئي، وذلك نتيجة استخدام الطاقة بمنطق اقتصادي وليس إنساني، فقد أصبح التنافس الاقتصادي القائم على موارد الطاقة التقليدية بالأساس، يلغي في كثير من الأحيان الاعتبارات الإنسانية والبيئية، مما يتسبب في مخاطر كبيرة على صحة الإنسان وسلامة البيئة وتوازنها الطبيعي، وهذا ما جعل الأمن البيئي يكتسي أهمية بالغة في السنوات الأخيرة، مثلما هو الحال بالنسبة لأهمية الطاقة التي تعد المحرك الأساسي للاقتصاد والتنمية، وهذا ما طرح إشكالية علاقة الأمن البيئي بالاستخدام المفرط للطاقة خاصة منها الطاقة التقليدية المسببة لتدهور البيئة، ما جعل معظم دول العالم تعتمد سياسات طاقوية صارمة من أجل تطوير وتنويع مصادرها الطاقوية بما يتلائم مع عدم تهديد الأمن البيئي. وفي هذا الإطار حاولت الجزائر بدورها اعتماد سياسات طاقوية متوازنة من أجل التحول من الاستخدام المفرط لمصادر الطاقة التقليدية إلى تطوير الطاقات المتجددة من أجل تحقيق أمنها البيئي، ومنه فان الإشكالية الرئيسية التي تثار في هذا الإطار هي:

-كيف ساهمت السياسة الطاقوية في تحقيق الأمن البيئي في الجزائر ؟

أولا: إطار مفاهيمي للأمن البيئي

1- مفهوم الأمن:

الأمن لغة ضد الخوف ومصدر مصطلح أمن هو الأمان وهو "اطمئنان النفس وزوال الخوف".[1] ويعني أيضا "السلامة" يقال "أمن من الشر" أي "سلم منه"، وكذلك يقال " أمّـــن فلان على كذا" أي "وثق به وجعله أمينا عليه".[2] ومصطلح أمن Sécurité يعني كذلك التأمين Assurance والسلم والسلام Paix والضمان والتضامن Sûreté et Solidarité، وهو مصطلح لاتيني يعود في الأصل إلى مصطلح Sécuritas أي المضمون المؤكد Sùr=Securus.[3] والمقصود بالأمن هو ذلك الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها، والشرط الأساسي لنجاح أيّ وجه من أوجه النشاط البشري زراعيا أو صناعيا أو اقتصاديا، فهو من ألزم الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيد استقلالها، ويعبر عنه **هنري كيسنجر** Henry Kissinger من خلال مجموعة التصرفات التي يقوم بها المجتمع سعيا من خلالها إلى حفظ حقه في البقاء.[4] ويرى آخرون أن مفهوم الأمن يجب أن يشمل

عنصرين أساسين على حد سواء، دون التركيز على أحدهما دون الآخر الأول: **المجتمع** الثاني: **إطاره النظامي** (الدولة). فيعتبرون بأن "الأمن هو قدرة المجتمع وإطاره النظامي الدولة على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية، بما يؤدي إلى محافظته على كيانه هويته وإقليمه وموارده وتماسكه وتطوره وحرية إرادته".[5] للأمن مفهوم تقليدي يقوم على أساس أن الدولة هي الكيان الوحيد المعني بغياب الأمن، وأنها أيضا الفاعل الوحيد المكلف بتحقيق الأمن (أمن الدولة)، وأن التهديدات الأمنية تنحصر في التهديدات العسكرية دون غيرها، غير أن هذه النظرة لمفهوم الأمن أصبحت عاجزة عن تقديم إجابات وتفسيرات عن العديد من القضايا والتهديدات الأمنية الجديدة، ومنه ظهر مفهوم أكثر اتساعا وشمولا يتضمن فواعل جديدة تتأثر بغياب الأمن (الإنسان/الفرد، المجتمع، النظام الإقليمي، النظام الدولي)، وقطاعات جديدة مترابطة ومتكاملة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية ترتبط بالتنمية الشاملة، فكان الأمن البيئي من أهم الأبعاد التي تضمنها المفهوم الحديث للأمن.

2- مفهوم الأمن البيئي:

مفهوم الأمن البيئي يقوم على عنصرين أساسيين هما الندرة والتلوث، ومنه يعرف الأمن البيئي بأنه: "وسيلة هامة وحاكمة في مسألة حقوق البيئة المستديمة، التي تشمل استعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية والتخفيف من ندرة الموارد والتدهور البيئي والتهديدات البيولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي والصراعات الإقليمية".[6]

ظهر الاهتمام بقضايا البيئة ومهدداتها منذ خمسينات القرن الماضي، غير أنها أصبحت أكثر نضجا مع مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 في إطار الأمم المتحدة "مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان"، وتلته قمة الأرض سنة 1989 لمتابعة مدى تنفيذ هذا المؤتمر، وأقر ستة وعشرون مبدأ يخص التنمية وحماية بيئة الإنسان وتأمينها من المخاطر التي تهدد أمن الإنسان، والتي شكلت أساس للدبلوماسية البيئية التي جاءت بعد ذلك، وترتب عن هذا المؤتمر إنشاء شبكات مراقبة عالمية وإقليمية لمراقبة المشاكل البيئية خاصة: تلوث البحار ، تآكل طبقة الأوزون، تلوث الهواء، الاحترار العالمي. وتدعما أيضا بمؤتمر - ريو (The Rio Conference) عام 1992، الذي شكل أحد أكبر اجتماعات القمة على الإطلاق (150دولة، 153 رئيس دولة). أما بعد نهاية الحرب الباردة فقط أصبحت مخاطرها جدية وتأثيراتها أكثر خطورة، مما جعلها من أولويات القضايا المطروحة للنقاش في السياسة الدولية، حيث أصبحت التوقعات مخيفة جدا على أمن وسلامة البشرية نتيجة الاستغلال غير العقلاني

والسلبي للطاقات الغير نظيفة، بعد التسعينات شهد مفهوم الأمن تقدما واضحا بفضل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإسهامات بعض المنظمات الدولية كمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ووكالة الطاقة الدولية، فقد أخذت مسألة أمن الطاقة مكانة في نشاطاتها من أجل حماية البيئة من الأخطار.

كما كان الفضل لباري بوزان ومدرسة كوبنهاغن في الاهتمام بقطاع الأمن البيئي، وتقديمها كموضوع أساسي في الدراسات الأمنية.[7] فهي مرتبطة بالأمن القومي كغيرها من القضايا الأساسية الأخرى، وقد دافع أولمان Ullmans على ضرورة اعادة تعريف الأمن القومي ليشمل عنصر البيئة كنقص الموارد الخام والكوارث الطبيعية.[8] وتعتبر أيضا أعمال هومير ديكسون Homer Dixon مميزة في هذا المجال، حيث ربط بين الندرة البيئية والصراع بين الدول، فربط بين الموارد الطاقوية (الطاقات المتجددة) والنمو السكاني والفرص غير المتكافئة للوصول الى الموارد، وهذه المعادلة هي التي تفسر الصراع الدولي، حيث أن ندرة الموارد المتجددة التي يسميها الندرة البيئية Environmental Scarcity تساهم في العنف المدني، وقد ترتبط بحركات التمرد والاشتباكات العرقية (الجماعات القوية تسيطر على موارد الطاقة غالبا)، فيكون العنف حول المياه العذبة والأراضي الزراعية في أدنى صوره.[9]

أخذ الأمن البيئي حيزا مهما في السنوات الأخيرة نظراً لزيادة حجم وخطورة التهديدات البيئية، ويتمحور أساسا حول مختلف الإجراءات الحمائية الموجهة لتأمين الطبيعة والبشر أو الحدّ من خطورة التهديدات ذات الطابع الايكولوجي المهددة للطبيعة والبيئة، فالأمن البيئي يرتكز على حماية الإنسانية من الأخطار الناتجة عن النشاطات البشرية الغير عقلانية لهذه المجتمعات نفسها، ويتحقق من خلال وضع إجراءات قانونية وقواعد تنظيمية لإعادة تقويم أو تأهيل البيئة المتدهورة، وتنظيم النشاط البشري وتطويره باستغلال الطاقات النظيفة والمتجددة. ومن أهم الأخطار المهددة للأمن البيئي الاحتباس الحراري والتلوث الهوائي، النفايات الصناعية الخطيرة، تآكل طبقة الأوزون، تلوث البحار والأنهار والمياه، التصحر ، تقلص الغطاء النباتي، تدمير الغابات الاستوائية، تلوث المناطق المكتظة بالسكان وغيرها. ويتعذر على الدولة بمفردها إيجاد حلول أو وضع سياسات تأمينية لمشاكل التدهور البيئي المعقدة، بل يجب وضع سياسات تعاون مع بقية أعضاء المجتمع الدولي، فمسألة أمن الكوكب مشكلة معقدة ومرتبطة بالنشاط الاقتصادي والصناعي للدول المتطورة، وبالتالي فهي تتطلب جهود متظافرة في إطار تعاون دولي جاد وشامل وعاجل. ويتحقق

من خلال التنمية البيئية، وذلك من خلال حماية المخزون البيئي الطبيعي من النفاذ والندرة ومن التلوث والتخريب، ووضع إجراءات حمائية للطبيعة والبشر من مخاطر ندرة الموارد وتلوث الهواء والمياه والنفايات الصناعية وتدمير الغطاء النباتي.

3- علاقة الأمن البيئي بالطاقة والأمن الطاقوي

الطاقة هي كمية فيزيائية تتجلى على شكل حرارة أو على شكل حركة ميكانيكية، وهي تعبر عن قوى قادر على انجاز عمل معين، وهي قسمين طاقة ناضبة (الوقود الأحفوري) مثل الفحم والبترول والمعادن والغاز الطبيعي ومختلف المواد الكيماوية، تشكل ما يقارب 92 % من الطاقة المستخدمة في العالم، وهي متوفرة بكميات محدودة في الطبيعة ومتناقصة لا يمكن تعويضها على المدى القريب، كما أنها ملوثة للبيئة وتشكل تهديد كبير على توازن الطبيعة أولا وعلى صحة الإنسان ثانيا، وطاقة متجددة (نظيفة) وهي المولدة من موارد طبيعية متجددة وغير ملوثة للبيئة والطبيعة وغير مضرة بصحة الإنسان،كالطاقة الشمسية وطاقة الناتجة عن حركة الرياح والمياه والحرارة الجوفية وطاقة الكتلة الحيوية وغيرها.[10] وتعرف وكالة الطاقة الدولية (IEA) الطاقة المتجددة بأنها: "الطاقة المتشكلة من المصادر الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح، والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة إستهلاكها".[11]

لقد أصبحت المخاطر البيئية على صحة وحياة الإنسان تعد قضايا أمنية مهمة تتطلب تدخل الدولة والمجتمع الدولي وتدرج ضمن السياسات الأمنية، ويتسبب الاستخدام الكبير للطاقة التقليدية (الوقود الأحفوري خاصة الفحم الحجري) في عدد كبير من المشاكل البيئية فتخلق حالة من الاحتباس الحراري ملتصقة بالأرض تزيد من حرارتها، وتتسبب هذه الظاهرة في العديد من المخاطر مثل:

- زيادة ذوبان الجليد القطبي مما يتسبب في زيادة مياه المحيطات والبحار واختفاء مناطق من اليابسة.
- اتساع ثقب الأوزون نتيجة الغازات السامة والكربون الهيدروجين والكلورين والفلورين والبرومين.[12] الناتجة عن غازات أجهزة التبريد والمبيدات والرصاص الموجود في البنزين، مما يهدد الغلاف الجوي الذي يحمي الأرض من أشعة الشمس.
- زيادة نسبة التبخر التي ترتفع معها نسبة الأعاصير والفيضانات.

- زيادة ظاهرة التصحر وارتفاع عدد الحرائق.
- تقلص المساحات الصالحة للزراعة ونقص خصوبتها نتيجة زيادة نسبة تلوث المياه والهواء.

أما الأمن الطاقوي فعرفته الأمم المتحدة بأنه: "الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات، وبأشكال متعددة وبكميات كافية وبأسعار معقولة".[13] غير أن مفهومه يختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب مكانه الدولة في معادلة الإنتاج والاستهلاك، هل هي دولة منتجة ومصدرة للطاقة أم دولة مستهلكة ومستوردة لها، ويرتبط الأمن الطاقوي بسيادة الدولة ومدى سيطرتها على مواردها الطاقوية وحريتها في اتخاذ القرارات المهمة والمصيرية، ومدى امتلاكها إذا كانت مستوردة لمصادر متنوعة من الطاقة ومدى استقلالها من التبعية الطاقوية، ويعتبر المخزون الاستراتيجي جزء مهم من الأمن الطاقوي للدول المستهلكة، ومنه فان الدول المنتجة يرتبط أمنها الطاقوي بمدى تبعيتها لمداخيل الطاقة والسعي إلى خلق التنوع للتحرر من هذه التبعية، أما الدول المستوردة فأمنها الطاقوي يتحقق من خلال التقليص من الطاقة المستوردة وخلق بدائل متنوعة للتخلص من التبعية لنوع واحد من الطاقة ولجهة واحدة في الاستيراد والتخلص من هاجس ارتفاع الأسعار في السوق الدولية.

ثانيا: السياسة الطاقوية في الجزائر

السياسات عموما قد تكون شاملة أو قطاعية لها إطار زمني محدد لتنفيذها (قصيرة، متوسط، طويلة المدى)، السياسات طويلة الأمد عادة ما ترتبط بالجوانب الهيكلية للنظام الاجتماعي والبيئي، وهي غالبا تصنف على أساس سياسات تنموية لتطوير البنية التحتية، وهي تعزز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وتخلق مناخ استثماري مناسب، في حين السياسة الطاقوية هي قطاعية ترتبط بالطاقة كقطاع حيوي.[14] تعمل للمساهمة في تحقيق أهداف سياسة التنمية وتعتبر المحرك الأساسي لها، نظرا لأهميتها وارتباطها بجميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية للبلد، فازدهار القطاع الصناعي يولد مزيد من الطلب على الطاقة، وازدهار القطاع الفلاحي يولد مزيد من الطلب على الطاقة وكذا بالنسبة الى القطاعات الأخرى، ومنه فان نجاح السياسة الطاقوية سيعزز نجاح السياسات القطاعية الأخرى للدفع بقطار التنمية في البلاد ككل.

اعتمدت السياسة الطاقوية الجزائرية على التدرج في استرجاع التحكم في الثروات الطاقوية، وذلك من خلال الموازنة بين الحفاظ على المصالح والاستثمارات الأجنبية والسيطرة على الثروة الوطنية وحماية السيادة، وترتكز هذه السياسة على النفط والغاز باعتبارهما أساس الاقتصاد الوطني وأساس التنمية في الجزائر، وفي هذا الإطار عملت الجزائر على تطوير الصناعات البترولية الوطنية، وتوسيع عمليات التنقيب على النفط، والعمل توفير الاحتياجات الطاقوية للسوق المحلية، كما اعتمدت الجزائر سياسة تطوير الطاقات المتجددة الأكثر حفاظا على البيئة.

1- استغلال الطاقة التقليدية في الجزائر

الطاقة ممون رئيسي لتلبية احتياجات كل المجتمعات فهي جزء من طريقة حياته، ومرتبطة بتاريخه وتطوره في عملية اجتماعية تاريخية معقدة، يتجلى ذلك من خلال الأنشطة والعوامل العديدة التي تدخل في استخدام الموارد الطبيعية للطاقة ومعالجتها وتحويلها وحتى الأجهزة التي تستخدم الطاقة بأشكالها المختلفة للحصول على المنتجات والخدمات، ومنه فهي تأخذ سياق مشترك اجتماعي اقتصادي تاريخي.[15] وفي هذا الإطار تتميز الجزائر بخصوصيتها في مجال الاستخدام الطاقوي منذ الاستقلال، فاقتصاد الجزائر هو اقتصادي ريعي يعتمد على تصدير المواد الطاقوية خاصة الغاز الطبيعي والبترول، وهي أهم مصادر الطاقة في الجزائر:

أ- **الغاز الطبيعي:** يمثل أكبر مصدر لتوليد الطاقة الكهربائية في الجزائر بنسبة 98 % ، كما يعتبر مصدر أساسي لهذه المادة الى الاتحاد الأوروبي فهي تشكل 23 % من واردات الاتحاد الأوروبي.[16] شهد إنتاجه تذبذبا كبيرا في السنوات الأخيرة حيث سجل بين أعوام 2005 و 2013 تراجعا بنسبة 11 % (من 89 مليار متر مكعب الى 80) خاصة بعد الاعتداء الإرهابي على منشأة تيغنتورين، ثم شهد تعافيا في سنة 2017 بزيادة قدرت ب 14 %.[17]

ب- **البترول:** يمثل المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة الجزائرية في مداخيلها، وتشر الإحصائيات أن احتياطي الجزائر من هذه المادة في تناقص مستمر ويقترب من النضوب، نتيجة الاعتماد الكبير عليه في ظل غياب سياسة تنويع مصادر الطاقة، وذلك رغم الأخطار الكبيرة المحيطة بعمليات استخراج البترول كتلوث البيئة المحيطة بمناطق الاستخراج

والنقل والتخزين، فاستخراج مليون برميل من الزيت يتسبب في التخلص في مياه البحر لعدة ملايين من ماء الملح الملوث بالزيت.

ت- **الغاز الصخري:** تشير الدراسات والتقديرات أن الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة جدا من الغاز الصخري رغم المخاوف الكبيرة من تأثيرات استغلاله، وتقدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) إمكانيات الجزائر من مواد الغاز الصخري القابلة للاسترداد تقنيا بحوالي 20.000 مليار متر مكعب، وهي كمية كبيرة جدا كثالث أكبر مخزون في العالم، مع توقعات أن يصل إنتاجه سنويا في حالة انطلاق عمليات الاستغلال إلى 70 مليار متر مكعب سنة 2040.[18] غير أن المخاوف البيئية الكبيرة خاصة على الثروة المائية تجعل من استغلال هذا الاحتياطي مستبعد على الأقل في الوقت الراهن.

2- سياسة تطوير الطاقة المتجددة في الجزائر

تبدأ سياسة الطاقة بادراك وتحديد ما هو ضروري (تحديد الاحتياجات) من اجل اعتماد نظام الطاقة المحقق للأهداف المرجوة، ويكون تحديد المؤسسة الفاعلة (الحكومية) وتحديد أدوارها بدقة مسألة أساسية، وكذا تعيين الإطار البشري المتميز بالكفاءة والقدرة على تنفيذ السياسة، كما يجيب تحديد اللاعبين الأساسين في معادلة تطوير الطاقة كالوكالات الإدارية والمنظمات والشركات العامة والخاصة (أصحاب المصلحة المرتبطون بسياسة الطاقة).[19]

الموقع الجغرافي للجزائر مناسب جدا لتطوير واستغلال الطاقات المتجددة، فهي تتمتع بميزات مثالية للاستفادة من هذه الطاقات كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح الحرارية وطاقة الكتلة الحيوية وغيرها، وتعتبر الطاقة الشمسية أكبر مورد طاقوي متجدد، وتبلغ الطاقة الاجمالية المركبة الكهروضوئية حوالي 1.2 ميغاواط بموجب وقت التشميس المرتفع على التراب الوطني، ويصل الى 2000 ساعة سنويا في المتوسط وحتى 3900 ساعة في الصحراء.[20] وتحاول الحكومة من خلال سياستها الهادفة للانتقال من طاقة النفط الى الطاقة الشمسية لإنتاج نحو 10 % من كهرباء الطاقة الشمسية في 2020، وتهدف الى الوصول الى 40 % سنة 2030، من خلال برنامج انتاج حوالي 22.000 ميغاواط.[21] وتهدف هذه السياسة الى ربط ولايات الشمال بالصحراء بالطاقة الكهربائية، من خلال تركيب محطات كبرى لتوليد الطاقة الشمسية في كل من أدرار وعين صالح وبشار وتيميمون، وخلق منظومة طاقوية وطنية قوية في المستقبل.

واعتمدت الجزائر إستراتيجية دمج الطاقات المتجددة في الإنتاج الوطني مرحليا/تدريجيا، دون التخلي عن الطاقات التقليدية مع التركيز على ضرورة التقليل منها قدر المستطاع، وقد رسمت هذه الإستراتيجية برنامج تطوير الطاقات المتجددة على مراحل هي: أولا- من 2011 الى 2013 العمل على قدرة تقدر بـــ 110 ميغاواط، ثانيا- أفق 2015 العمل على قدرة تقدر بـــ 650 ميغاواط، ثالثا- أفق 2020 العمل على قدرة تقدر بـ 2600 ميغاواط، رابعا- أفق 2030 العمل على قدرة تقدر بـــ 12000 ميغاواط وطنيا، و10000 ميغاواط للتصدير، كما اعتمدت الجزائر في سياستها الطاقوية الجديدة برنامج الفعالية الطاقوية خاصة في القطاع الصناعي والاستخدام المنزلي، من خلال منهجية إنتاج نفس الخدمات والمنافع باستعمال أقل طاقة ممكنة، وذلك بتوظيف الطاقات الأكثر موائمة لكل نشاط أو قطاع، وتتركز على قطاع البنايات الذي يعتبر الأكثر استهلاكا للطاقة في الجزائر، حيث تم اعتماد آلية العزل الحراري في المباني، والتي تمكن من تقليص استهلاك الطاقة الخاصة بتكييف وتدفئة المباني بحولي 40 بالمائة، إضافة إلى استعمال المصابيح ذات التوهج العالي والاستهلاك المنخفض للطاقة خاصة في مجال الإنارة العمومية،

ثالثا: انعكاسات السياسة الطاقوية على الأمن البيئي في الجزائر

الجزائر من بين أكثر الدول في العالم التي تعاني من تدهور البيئة وعدم جدية سياسات الدولة في حماية البيئة، فهي تعاني من الاستهلاك الكبير للطاقة مما يهدد الاحتياطي الطبيعي بالنفاذ، وتعاني من ظاهرة التصحر وتلوث المياه وتلوث الهواء والتربة والتوسع العمراني على الأراضي الزراعية وغيرها، ويعد استخدام الطاقة التقليدية جزء مهم جدا من أسباب تدهور البيئة في الجزائر.

1- انعكاسات الطاقة التقليدية على تهديد الأمن البيئي في الجزائر

يعد الأمن البيئي في الجزائر من القضايا الثانوية في سياسات الدولة، غير أنه في الحقيقة يكتسي أهمية بالغة في دول العالم الأخرى، لأن تحقيق الأمن في القطاعات الأخرى متوقف على بناء الأمن البيئي، فلا يمكن تحقيق الأمن الصحي في ظل غياب الأمن البيئي، ولا يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي في ظل غياب الأمن البيئي وغيرها. وتعاني الجزائر من تدهور كبير في البيئة نظرا لاهتمام الدولة المحدود ونقص الوعي في المجتمع، فقد سجلت مصالح الأمن خلال

سنة 2018 فقط أكثر من 19125 مخالفة للتعدي على البيئة.[22] وهنا يمكن الحديث عن النفايات الصناعية السامة، حيث يخلف استخدام المواد الطاقوية التقليدية كالفحم والبترول والغاز الكثير من المخلفات الصلبة والسائلة (الزيوت) في الطبيعة وهي تتسبب في تلوث المياه والتربة وتسميم الأراضي الخصبة والحيوانات، كما أن بعض الغازات الناتجة عنها كغاز الميثان وغبار الفحم تؤدي الى تلوث الهواء والغطاء النباتي وتضر بصحة الإنسان،

كما أن الجزائر اليوم تعاني من استنفاذ احتياطها الإستراتيجية من الطاقة، وذلك نتيجة الاستغلال الغير عقلاني وعدم اتخاذ سياسات جدية لتنويع مصادر الطاقة والاعتماد على النفط والغاز بشكل شبه كلي، فكل المؤشرات تشير بأن استمرار استهلاك الطاقة بهذه الوتيرة سيؤدي إلى نفاذ الاحتياطي الطاقوي للجزائر وهو ما يعتبر تهديد مباشر للأمن البيئي. وتعتبر السياسات التي اتبعتها الجزائر في هذا الإطار غير كافية من خلال إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة 2003/04/03 بموجب المرسوم التنفيذي 02-115 والوكالة الوطنية للنفايات في 2002/05/20 بموجب المرسوم التنفيذي 02-175.[23] وذلك مقارنة بما تم تحقيقه في هذا المجال في العديد من الدول الأخرى، خاصة الدول الأوروبية التي تقدمت بمراحل في مجال تنويع مصادر الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة.

2- انعكاسات الطاقة المتجددة على بناء الأمن البيئي في الجزائر

تحاول الجزائر في بإمكانياتها المالية والتكنولوجية المحدودة تطوير الطاقة المتجددة لما لها من مزايا وأثر ايجابي على الطبيعة وعلى بناء الأمن البيئي، ومن أهم أهدافها المرجوة في هذا الإطار ما يلي:

- الحفاظ على احتياطي الطاقة التقليدية من النفاذ والحفاظ على توازن البيئة الطبيعي وحماية صحة الإنسان.
- تساهم في التطور الصناعي والاقتصادي والزراعي والتكنولوجي دون تهديد الأمن البيئي.
- تساهم في تحقيق أمن الطاقة نتيجة تضاؤل احتياطات الطاقة التقليدية، وإيجاد مصادر بديلة أخرى متجددة.
- الطاقات المتجددة نظيفة وغير ملوثة للمياه والتربة والهواء، كما أنها لا تسبب الاحتباس الحراري المؤثر على الاحترار العالمي وتماسك طبقة الأوزون.

- العمل على تحقيق أهداف ومشاريع الاقتصاد الأخضر المتوافقة مع حماية البيئة والأمن البيئي والتي تقوم على ثلاثية استدامة الموارد المائية ومكافحة التصحر والمحافظة على خصوبة التربة، وذلك بفضل مجهودات المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والمركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والمرصد الوطني للتدريب البيئي.
- تتميز بلا مركزية حيث تستقل كل منطقة أو مدينة بشبكة خاصة بها، ومنه التحرر من التبعية ومن تكاليف الشبكات الطويلة لنقل الطاقة، وهي تتناسب تماما مع المناطق النائية كالمناطق الصحراوية والريفية.
- تتناسب مع إمكانيات وخصائص الدول النامية، ومنه تشكل نقطة قوة لنجاح التنمية والإقلاع الاقتصادي في الجزائر.
- المساهمة في تقليل انبعاث الغازات السامة المسببة للاحتباس الحراري والقلق من تغير المناخ.

3- إرهاصات تطور الطاقات المتجددة في الجزائر

عدد كبير من الإرهاصات ساهمت في عدم تطور استخدام الطاقات المتجددة في الجزائر، والتي تمكن من تحقيق الأمن البيئي وحماية الطبيعة من مخاطر استغلال الطاقة التقليدية وأهمها:[24]

- ضعف التنسيق والتواصل بين القطاعات المعنية بتطوير الطاقات المتجددة، وضعف البحث العلمي في هذا المجال.
- العراقيل المؤسساتية في تدعيم وتشجيع مشاريع الطاقات البديلة، ووجود ضعف في تفاعل السلطات التشريعية والتنفيذية، فنجاح سياسات تطوير الطاقات المتجددة يتطلب نظام إداري متكامل.
- ضعف في رأس المال البشري المؤهل في مجال تطوير واستخدام الطاقات المتجددة، فهي تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا المتطورة.
- عدم وجود شبكات معرفية وندوات لبناء القدرات وتطويرها وارتباطها بمؤسسات منتجة في هذا مجال الطاقات المتجددة.
- التكلفة العالية لاستغلال الطاقات المتجددة، حيث تتطلب رأس مال كبير مقارنة بأسعار الوقود الأحفوري التي تعد اقل تكلفة.[25]
- ارتفاع تكلفة مشاريع الطاقة المتجددة، وارتفاع المستوى التقني والتكنولوجي لهذه المشاريع مما يحتم على الجزائر الدخول في شراكة مع الاستثمار الأجنبي أو المنح الخارجية المرتبطة بصناديق التنمية النظيفة.

الخاتمة

بناءا على ما تم تناوله في هذا البحث اتضح بأن الجزائر لا تزال تعتمد بشكل كبير على الطاقات التقليدية التي تشكل تهديد كبير على الطبيعة وأمن البيئية، فرغم إعلان سياسات التحول الطاقوي منذ عقود إلا أن النتائج المحققة إلى حد الآن غير كافية، ويرجع ذلك إلى الإرهاصات والعراقيل التي ذكرناها أعلاه ومنه يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات لتفعيل وإصلاح سياسات الطاقة في الجزائر بما يتناسب مع بناء الأمن البيئي في النقاط التالية:

- الاهتمام بتمويل وتطوير البحث العلمي في مجال الطاقات المتجددة، مما يساهم في إنشاء مشاريع تطوير الطاقات المتجددة وتنويعها واستغلالها في السياسات الطاقوية.
- اصلاح المنظومة الادارية والمؤسساتية بما يتناسب مع تسهيل وتشجيع مشاريع الطاقات المتجددة وتحييد مختلف العراقيل للاستثمار في هذا المجال.
- تكوين كادر بشري في مجال تنمية وتطوير الطاقات المتجددة، من خلال فتح تخصصات في المعاهد والجامعات وربطها بالقطاعات الاقتصادية المناسبة.
- فتح مجال الاستثمار الأجنبي والشراكة في مجال انجاز مشاريع تطوير الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية، مع وضع آليات للاستفادة من التكنولوجيا الأجنبية من خلال هذه الشراكات.

conference.departementspmsila@gmail.com

قائمة المراجع

[1] أسامة عبد الرحمان ، **علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي** ، مصر [د.د.ن] ، ط1 ، 2011 ، ص 13 .

[2] هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 18.

[3] Cornu Gérard, Vocabulaire Juridique, Association Henri Capitant, 1987, P 752 .

[4] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق ، ص 18.

[5] أيوب مدحت، **الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2003 ص ص 17، 18.

[6] مسعود كسرى، الصديق طاهري، "أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة في الملتقى الدولي "تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة"، الجزائر في 08 و 09 ديسمبر 2014.

[7] Maria Julia Trombetta, Environmental Security and Climate Change : Analysing The Discourse, Cambrige Review of Affairs Volume 21, Number 04, December 2008, P 589.

[8] Floyd Rita, The Environmental Security Debate and its Significance for Climate Change, 2008 http://dx.doi.org/ 10.1080/03932720802280602 (11/11/2020)

[9] Elin Sporring Jonsson, Environmental Security A Conceptual Investigating Study, Master Thesis in Political Science, Jonkoping Jonkoping International Business School, 2009, p 17,18.

[10] سنوسي بن عبو، سعيدة طيب، "استرايجية التحول الطاقوي وفق برنامج الطاقات المتجددة 2030"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 02، العدد 07، ديسمبر 2018، ص ص 34،33.

[11] بنسفطة كمال ماليك، زياد حسيبة، "استراتيجية التحول الطاقوي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في ظل برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية"، مداخلة في الملتقى الوطني "التحول الطاقوي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة" المنعقدبجامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة في 28 نوفمبر 2018، ص 07.

[12] جون بيليس وستيف سميث،عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص 682.

[13] الوليد أبو حنيفة، "الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والأبعاد"، متوفر على الرابط http://www.democraticac.de/% »fp=42440 &amp=1 تم تصفح الموقع في 2020/11/04.

[14] Victorio Oxilia, Gerardo Blanco, p 20,21.

[15] Victorio Oxilia, Gerardo Blanco, Energy Strategies For Sustainable Development, Copyright The Latin American Energy Organization OLADE, 2016, P 18.

[16] Jekaterina Grigorjeva, Starting a New Chapter in EU-Algeria Energy Relations a Proposal For a Targeted Cooperation, Affiliate Fellow at The Jacques Delors Institut – BERLIN, September 2016 p 03.

[17] Mostefa Ouki, Algerian Gas in Transition : Domestic Transformation and Changing Gas Export Potential, The Oxford Institute For Energy Studies, October 2019, p 02.

[18] Mostefa Ouki, p 07.

[19] Victorio Oxilia, Gerardo Blanco, p 21,22.

[20] Youcef Himiri, Arif Saeed Malik, Review and Use of Algerian Renewable Energy For Sustainable Development, February 2013 p 1587 Journal Homepage www.elsevier.com/locate/rser (10/11/2020)

[21] سنوسي بن عبو، مرجع سابق، ص 42.

[22] علي عثماني، "دور الأجهزة الأمنية في مجال حماية البيئة الطبيعية في الجزائر"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية** ، المجلد 09، العدد 01، سنة 2020، ص 212.

[23] المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 03 افريل 2003 ص 15، والمرسوم التنفيذي رقم 02-175 المؤرخ في 20 ماي 2002 ص08.

[24] Youcef Himiri, Arif Saeed Malik , p 1590.

[25] Fred Beck, Renewable Energy Policies and Barriers, Forthcoming in Encyclopedia of Energy, Cutler J.Cleveland, ed Academic Press/Elsevier Science, 2004, p 03.

برنامج الملتـــقى

جامعة محمد بوضياف – المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية

الأربعاء 23 ديسمبر 2020

الملتقى العلمي الوطني عن بعد حول:

السياسة الطاقوية للجزائر بين المعايير البيئية ورهانات التنمية المستدامة

المشاركة عبر الخط بواسطة ClickMeeting

عبر الرابط التالي:

https://univmsila.clickmeeting.com/droitsp
https://walidsc28.clickmeeting.com/962422954

افتتاح أشغال الملتقى

(التاسعة صباحا 9:00)

- كلمة الدكتور بن عمير جمال الدين، رئيس الملتقى
- كلمة الدكتور خضري حمزة، المشرف العام على الملتقى وعميد كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- كلمة البروفيسور كمال بداري، الرئيس الشرفي للملتقى ومدير جامعة محمد بوضياف -المسيلة.

الأربعاء 23 ديسمبر 2020	الفترة الصباحية	12:00-9:30

الجلسة الأولى (1) (10:45-9:30)

عنوان الجلسة: الاقتصاد السياسي للثلاثية تنمية – طاقة – بيئة

رئيس الجلسة: أ.د. ملوكي سليمان

الطاقة، التنمية والبيئة: المفاهيم والروابط د. بن عمير جمال الدين - د. قيرة عمر جامعة المسيلة، جامعة جيجل

الاقتصاد العالمي وجدلية العلاقة بين الأمن الطاقوي والأمن البيئي د. نور الدين فلاك، د. ساعد طيابية جامعة المسيلة

المفهوم الحديث للتنمية المستدامة د. لجلط فواز، خوالفية رضا، د. والي عبد اللطيف جامعة المسيلة

Rethinking global energy governance A modern trend for environment conservation Sami BENTALEB University of Ghardaia

النظام القانوني للمحافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية في التشريع الجزائري د. برابح السعيد، د. مهدي رضا جامعة المسيلة

الأمن البيئي والسياسة الطاقوية في الجزائر د.رحموني فاتح النور ، د.لعرباوي نصير جامعة المسيلة، جامعة سطيف2

التنمية المستدامة وعلاقتها بالسياسة الطاقوية زنات سمير، د. بوتيارة عنتر جامعة المسيلة

السياسة الطاقوية في الجزائر بين رهان الخروج من التبعية والصراع من اجل البقاء د. مصطفى عريعير جامعة سوق أهراس

الطاقات المتجددة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والبيئة د. بن قلوش نوال جامعة معسكر

الطاقات المتجددة مفتاح التنمية المستدامة وحماية البيئة د. ابرادشة فريد، حريزي زكرياءجامعة المسيلة

الطاقة المتجددة كآلية لتحقيق التنمية وحماية البيئة د. مبروك ساحلي، د. سبسي حسان جامعة أم البواقي

مناقشة

الجلسة الثانية - أ (2-أ) (12:00-11:00)

عنوان الجلسة: السياسات الطاقوية

رئيس الجلسة: د. زوبيري عبد الله

L'efficacité énergétique dans les transports cas de l'Algérie, MERZOUG Slimane, Université de Bejaia

استراتيجية الجزائر في تثمين واستدامة الطاقات الصديقة للبيئة د. آسية بلخير، د. محمدي صليحة جامعة قالمة

تحديات ورهانات قطاع الطاقة في الجزائر من منظور التنمية المستديمة د. زايدي عبد العزيز، د. خضري حمزة جامعة المسيلة

الأمن الطاقوي الجزائري بين التحديات الداخلية والخارجية بخوش سارة، د.دهينة لطفي جامعة قسنطينة03,

الأمن الطاقوي للجزائر دراسة في الدوافع والمحددات د.عديلة محمد الطاهر، سليم جداي جامعة المسيلة

استراتجية الجزائر في الطاقات المتجددة ضياف ياسمينة، د.ضريفي نادية جامعة المسيلة

الانتقال الطاقوي في الجزائر بين رهانات التنمية المستدامة وتحديات الأمن البيئي د.نوري عزيز جامعة خنشلة

الانتقال الطاقوي كسبيل لتحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر بن سالم فرح جامعة برج بوعريريج

البعد البيئي لمناطق الطاقة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير د.زبدة نورالدين جامعة المسيلة

التثمين الطاقوي للنفايات المنزلية في ظل أبعاد التنمية المستدامة بلعزوق بلال، د. عمارة نعيمة جامعة أم البواقي

التحديات المواجهة للسياسة الطاقوية بالجزائر بلباي فاطمة الزهرة جامعة المسيلة

مناقشة

الجلسة الثانية - ب (2-ب) (12:00-11:00)

عنوان الجلسة: التنمية المستدامة

رئيس الجلسة: د. زروقة اسماعيل

التنمية المستدامة ورهان التحول الطاقوي مقاربة مفاهمية معرفية أ.د. كريبش نبيل، دايلي زين العابدين جامعة جيجل

التجربة الألمانية في تحقيق التنمية المستدامة والدروس المستفادة د.هادي سهيلة جامعة بسكرة

التوجه نحو البناء الأخضر كمؤشر لتعزيز التنمية المستدامة في التشريع الجزائري د. دوار جميلة، هلال نسرين جامعة برج بوعريريج

التوجه نحو السياسات الطاقوية المتجددة في الجزائر د. بن عباس شامية، لعور أكرم جامعة خنشلة

التوجهات الدولية نحو الطاقات المتجددة وتأثيرها على السياسة الطاقوية في الجزائر بوهلال عبد الرزاق جامعة الوادي

مُرافقة التعاون اللامركزي الأورومتوسطي لسياسة الانتقال الطاقوي في الجزائر -مشروع "توفير طاقة نظيفة لمُدن المُتوسط" (CES-MED) أُنموذجا- د. مباركية منير جامعة عنابة

السياسة الطاقوية المستدامة وحماية البيئة في الجزائر د. بلعيفة أمين، حيمران بلال جامعة جيجل

السياسة الطاقوية في الجزائر ورهان تحقيق الأمن الطاقوي واستدامة التنمية د. زريق نفيسة، بن جدة فريدة جامعة المسيلة

السياسة الطاقوية في الجزائر واشكالية الأمن البيئي د. بوبكر رزيقات، بوداود خليفة جامعة المسيلة

الصناعة الطاقوية في الجزائر إستراتيجية طموحة نحو تحقيق الأمن الطاقوي د. واعر وسيلة جامعة باتنة1

الطاقات المتجددة كبديل إستراتيجي لدعم جهود التنمية المستدامة في الجزائر بلهادي جلول جامعة بومرداس

مناقشة

الجلسة الثانية – ج (2-ج) (12:00-11:00)

عنوان الجلسة: الطاقات الجديدة والمتجددة

رئيس الجلسة: د. زروقة اسماعيل

الطاقات المتجددة كخيار إستراتيجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة د. لعيساني بلال، لرقم ياسر جامعة جيجل

الطاقات المتجددة ودورها في ترسيخ أبعاد التنمية المستدامة مع التطرق للجزائر انموذج د. مشان عبد الكريم د. بيصار عبد المطلب جامعة المسيلة

الطاقات المتجددة ومسألة التنمية المستدامة بالجزائر من منظور الحوكمة الطاقوية د. يوسف أزروال، د. ليلى لعجال جامعة تبسة

مدى تأثير الطاقة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر د. بوعكة كاملة جامعة المسيلة

مساهمة الاطار القانوني في النهوض بالطاقات المتجددة كبديل عن المحروقات في الجزائر – الطاقة الشمسية أنموذجا- د.بوخروبة حمزة، د.لعويجي عبد الله جامعة المسيلة، جامعة باتنة

الطاقة الريحية في الجزائر كألية جديدة في تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة-دراسة حالة محطة ادرار لتوليد الطاقة الريحية د. بخدة صفيان، حاكم احمد جامعة سعيدة

الطاقة المتجددة ونقمة الموارد في الجزائر أثر سياسة التحول نحو استغلال الطاقة الشمسية د. قوادرة حسين، بوقرة كريمة جامعة أم البواقي- جامعة ميلة

الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر صوشة حمزة، حارك فاتح جامعة قسنطينة 03

المحددات الطاقوية في السياسة الخارجية الجزائرية نحو تفعيل دبلوماسية الطاقة أ.د. شاعة محمد، بن مساهل آلاء الرحمان جامعة المسيلة

النفط سلاح في يد الضعفاء د. بوعيسى حسام الدين جامعة المسيلة

الرخص الإدارية كآلية لحماية البيئة في قطاع المحروقات -دراسة في اطار القانون 19-13 المنظم لنشاطات المحروقات- شبل يوسف، قرير نوارة جامعة المسيلة

تبني سياسة الطاقة الخضراء لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة بورحلة زهرة، ماحي نور الهدى جامعة مستغانم

L'exploitation du gaz du schiste entre besoin économique et risque environnemental L'Algérie peut elle rivaliser avec les USA Dr Tahchi Belgacem, Dr Elker Mohamed Université de Sétif1, Université de Djelfa

أثر الاقتصاد الريعي على السياسة الطاقوية في الجزائر قيصران هناء، سعداوي عمر جامعة بسكرة، جامعة بومرداس

دور مراكز الأبحاث ومؤسسات التفكير في صنع السياسات الطاقوية في الوطن العربي سعدي إبراهيم، بودواد الطيب جامعة المسيلة

مناقشة

الأربعاء 23 ديسمبر 2020	الفترة المسائية	14:00-13:00

الجلسة الثالثة - أ (3-أ) (14:00-13:00)

عنوان الجلسة: الرهانات والتحديات

رئيس الجلسة: د. زروقة اسماعيل

البعد البيئي في النصوص المنظمة للاستثمار الطاقوي في الجزائر د. اليازيد علي، د.بن مهني لحسن جامعة أم البواقي

تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والأمن الطاقوي المستدام في الجزائر دراسة كمية للفترة 2000-2018 د. عساس إيمان جامعة سطيف1

توظيف الطاقات المتجددة في الجزائر كإستراتيجية لمواجهة تحديات سوق الطاقة العالمي خلوفي عائشة جامعة سطيف1

حوكمة الطاقات المتجددة وفق المعايير البيئية العالمية د. عطاء الله توفيق، د. ياحي مريم جامعة خنشلة- جامعة المسيلة

دور الطاقات المتجددة في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر الآليات والتحديات د. رداوي عبد المالك، بونوة نادية جامعة المسيلة

دور الطاقات المتجددة في تحقيق الامن الطاقوي و التنمية المستدامة حيرش زكريه، د. مسموس رضوان جامعة البليدة2

دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر د. مقدم الياسين، كروش بريكي جامعة المسيلة

روافد الانتقال الطاقوي ضمن مفهوم الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة – الطاقات المتجددة في الجزائر نموذجا- ارفيس عبدالقادر جامعة بسكرة

دور السياسة الطاقوية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بقارية موسى جامعة غرداية

حوكمة السياسات الطاقوية في ظل الأزمات في الجزائر جائحة كوفيد 19 المستجد أنموذجا د. مجناح أمال، والي فايزة جامعة المسيلة- جامعة بومرداس

الاستثمار في الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر د.ذبيح هشام المركز الجامعي بريكة

تحقيق التنمية المستدامة كآلية للتفعيل إعادة بناء السياسات الطاقوية د. غربي عزوز، بن حبيرش يوسف جامعة المسيلة

مناقشة

الجلسة الثالثة - ب (3-ب) (14:00-13:00)

عنوان الجلسة: الاستراتيجيات والعقبات

رئيس الجلسة: د. طيابية ساعد

سياسة الانتقال الطاقوي للجزائر في سياق التجديد الاقتصادي د. حفاف سعاد، بن فرحات أحمد جامعة الشلف

محددات استهلاك الطاقة المتجددة في الجزائر -دراسة قياسية باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL خلال الفترة 1986-2019 د. فلاك ركن الدين، د. عامر أسامة جامعة سطيف1

مساهمة الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة د. شـــوية مسعود، سلطان أمال جامعة باتنة1

السياسات الحكومية الطاقوية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر بريكسي نيقاسة صديق جامعة المسيلة

الاستثمار في الطاقات البديلة كاستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر علي صيد جامعة خنشلة

مكانة السياسة الطاقوية الجزائرية ضمن مؤشرات الطاقة العالمية د. رفيقة صباغ جامعة سيدي بلعباس

مكانة الانتقال الطاقوي في الأجندة الجزائرية في ظل تراجع أسعار النفط وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة لعور محمد جامعة عنابة

مؤهلات وعقبات التنمية النووية في الجزائر معمري مسعود، بن زايد أميرة جامعة المدية

محددات السياسة الطاقوية في الجزائر د. كمال شطاب، د. كليوات السعيد جامعة المسيلة

استراتيجيات التنمية والتحديات البيئية د. زبيري عبد الله، د. لعجال عفيفة جامعة المسيلة

الاستثمار في الطاقات النظيفة رهان لتحقيق ثنائية الاقتصاد الأخضر واستدامة التنمية د. زغبة طلال، د. صلاح محمد جامعة المسيلة، جامعة تيسمسيلت

السياسات الطاقوية الحديثة وضرورة الانتقال من الطاقة التقليدية الى البحث عن مصادر الطاقة الجديدة د. إسماعيل زروقة جامعة المسيلة

مناقشة

الجلسة الثالثة – ج (3-ج) (14:00-13:00)

عنوان الجلسة: الواقع والآفاق

رئيس الجلسة: د. فلاك نور الدين

الطاقات المتجددة في الجزائر: الواقع والتحديات د. بلعسل محمد، دومي نوري جامعة المسيلة

واقع وآفاق التنمية المستدامة لعام 2030 في الجزائر سعيد سميرة، د. بوقرة العمرية جامعة المسيلة

إستراتيجيات وسياسات التحول نحو نظام طاقوي عالمي مستدام ومكانة الطاقات المتجددة ضمنه د. ساري نصرالدين، ساري سعاد جامعة تبسة، جامعة أم البواقي

تطوير الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي لحوكمة السياسة الطاقوية في الجزائر د. زاوش حسين، د. حرشاو مفتاح جامعة تيزي وزو- جامعة سطيف 2

الإنتقال الطاقوي كسبيل لتعزيز الأمن الطاقوي الجزائري زيتوني عادل جامعة المسيلة

تأثير الطاقة النووية على البيئة والتنمية المستدامة عطا ء الله زوليخة، فراحتية أكرم جامعة سطيف2، جامعة المدية

دراسة قياسية لمحددات الطلب الداخلي على الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) د. مصطفاي ياسين، د. بن عطاء الله عادل جامعة سطيف1

تحقيق الأمن الطاقوي من خلال اعتماد الطاقة المستدامة في الجزائر د. ميلودي محمد جامعة الأغواط

السياحة بديل اقتصادي للمداخيل الطاقوية التقليدية تحقيقا لمتطلبات التنمية المستدامة في الجزائر بغورة رمضان، روان لحسن جامعة أم البواقي

الطاقات النظيفة في الجزائر "البديل الآمن" د.بن حميدوش نورالدين، وسمر محمود جامعة المسيلة، جامعة قسنطينة1

مناقشة

اختتام أشغال الملتقى (14:15-14:00) - التوصيات